سلم م وهل يجوز قتل الغيران والكلاب بالسم فاجاب يجوز قتل
الغيران بالسم ان تعين طريقا لقتلها لا الكلب غير العقور ع
اج قوله فان لم يحتج واصله محترز قوله لحاجة وقوله او وجده
صالحا لغيره محترز قوله لا يصلح للوصل لغيره والحاصل انه يقدم
الطاهر من نحو مذكى لعظم سمك ثم ان فقده بان لم يقدر عليه اصلا
او قدر عليه بمشقة انتقل الى عظم من غير المذكى ثم المغلظ فان لم يصلح
الا عظم الادمي قدم عظم نحو الجزي كالمرتد ثم المسلم فعلم من ذلك
ان من وجد عظما نجسا يصلح وعظم ادمي وجب تقديم الاول قوله ففيه
التفصيل المذكور وهو انه اذا فعله مكلف مختار عالم بالتحريم بلا حاجة
وقدي علي انه التلوثه والا فلا فاذا فعل له في صغره او فعله ملكها
اوجاهلا بالتحريم او لحاجة وخاف من انه التلوثه يحذوه تيمم فلا تلزمه
اعادته انه التلوثه قوله في الغسلات اي لا في تنجس ما وتنجس ثوب لاقاه
مع رطوبة ونحو ذلك قال قوله في حقه متعلق بعفي قوله نجس بفتحتين اي
وليست عين النجاسة متميزة وما الشائع مثل طينه وضابط العفو
ان لا ينسب الى سقطة او كبوة او غلة تحفظ قال قوله عملها وهو ما يغلب
سيلانها اليه قال قوله وعن روث ذباب وكذا بوله قوله ومنتفخ اي
بقبيعة قوله له ريح اي او تغير لونه والا فظاهر وحاصل ما في الدما
انه يعفي عن قليلها ولو من اجنبي غير نحو كلب وكثيرها من نفسه
ما لم يكن بفعله او يجاوز محله فيعفي ح عن قليلها فقط م ر ثم
قال وحل العفو عن القليل اذا كان بفعله اي لفرض كعصر الدمل
اما لو فعله عبثا كان لطخ نفسه بدم اجنبي عبثا لم يعف عن شيء منه
لان ارتكابه محرما فلا يناسبه العفو كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى
ثم قال وحل العفو من سايرما تقدم مما يعفى عنه ما لم يختلط باجنبي
فان اختلط به ولو دم نفسه والخارج من عينه او لثته او انفه او
قبله او دبره لم يعف عن شيء منه ويلحق بذلك ما لو حلق رأسه فخرج
الدم حال حلقه واختلط ببلل الشعر الخ اي فلا يعفى عن شيء منه
وما وقع في كلامه ايضا من العفو عن ما الحق فمراده ما وه الذيب
تطاير على بدنه او ثوبه الذي به نحو دم البراغيث قوله وجبت الاعادة
اي ان تذكر في وقتها او قبله اما لو تذكر بعد خروج الوقت فالقضا
لا نم

لا نم له قوله بخلاف ما احتمل حدوثه بعدها اي بخلاف صلاة احتمل
حدوث النجس بعدها فلا تلزمه اعادتها اذ الاصل في كل حادث
تقديره باقرب زمن والاصل عدم وجوده قبل ذلك بل تسن اعادتها
كما في شم المنهج قوله ستر العورة عن العيون فرع لو طال شعر ابط وبنت
سلعة اصلها في العورة وطال شعرها وجاوز الركبتين وجب
ستر ما خرج عن حد الركبتين سم قوله ولو كان خاليا في ظلمة
غيره ولو كان خاليا او في ظلمة قوله ويتم بالنصب عطف علي يصلي
قوله قال ابن عباس المزاد به الخ وفي الاول اطلاق اسم الحال علي
المحل وفي الثاني اطلاق اسم المحل علي الحال لوجود الاتصال الذاتي بين
الحال والمحل وهذا الان اخذ الزينة وهي عرض محال فاريد محلها
وهو الثوب مجازا هم ر قوله لادني غرض اي بلا كراهة ايضا وليس
من الغرض حاجة الجماع لان السنة فيه ان يكونا مستترين عن شيء
علي م ر قوله والغبار عطف خاص قوله احق ان يستحي منه فان
قيل ما فايدة الستر في الخلوة مع ان الله تعالى لا يحجب عن بصر
شيء اجيب بان الله تعالى يريد عبده المستور تاديبا دون غيره هالتم
علي المنهاج قوله ولا يجب ستر عورته او السوءتين للذكر وما بين
السرة والركبة للمراة الحر والامة وقوله عن نفسه اي في غير
الصلاة اما فيها فواجب فلو راي عورة نفسه في صلاته بطلت كما
في فتاوي المحمد الغريبة فعلي هذا يكون النظر حراما وافتى به الوالد
رحمه الله تعالى شم ر قوله بل يكره نظره اليها من غير حاجة والمراجل
قوله والعورة ما بين السرة والركبة هذا من لفظ الحديث لا نه
المقصود من الدليل فلو لم يكن من الحديث لما ثبت الحكم ويدل لذلك
للحديث الذي في شم ر وهو قوله صلي الله عليه وسلم عورة المومن ما
بين سرته وركبتيه اج والحاصل ان للرجل ثلاث عورات احدها
السوءتان فقط وذلك في الخلوة ويجوز كشفهما لادني غرض ولا يرد
عليه تعليلهم وجوب الستر في غير الصلاة بان الله تعالى يري
المستور متاديا وغيره تاركا للادب لان محل انتسابه الي الترك
عند انتفاء الغرض وثانيها ما بين سرته وركبته وذلك في الصلاة
وعند الرجال ومحارمه من النساء وثالثها جميع بدنه وذلك بالنسبة

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)